الاوضاع الاقتصادية المصرية في ارشيف دار الكتب والوثائق

١٩٤٥ــ١٩٥٦

أ.م.د. شيماء طالب عبدالله

كلية التربية / الجامعة المستنصرية

الملخص

تعد مصر من أهم الدول العربية التي أثرت وتؤثر على سياسات معظم الدول العربية، فشكل موقعها الجغرافي وثقلها السياسي متركزاً مهما في عالم السياسات العربية والعالمية ،على هذا الاساس جاء البحث ليستعرض الواقع الاقتصادي المصري في ضل وثائق وتقارير السفارة العراقية في القاهرة التي نقلت جميع الاحداث بتفصيلها الى الحكومة العراقية من معاهدات تجارية الى معاهدات صداقة الى تحديات سياسية واقتصادية وعسكرية مع بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، والازمات الاقتصادية لدى مصر وكان أهمها أزمة رغيف الخبز المدعوم من قبل الدولة، وأيضا محاولة الحفاظ على حق مصر في قناة السويس والايرادات الهائلة من مرور السفن في القناة والاستفادة منها في تطوير مصر اقتصاديا واجتماعيا وما يقابلها من عرقة ذلك من قبل بريطانيا وحلفائها حفاظا على مصالحها في مصر ودول الشرق عموما وحماية للكيان الصهيوني الناشئ في ذلك الحين وصولاً الى اعلان جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس وشن الدول الغربية العدوان العسكري عام ١٩٥٦.

Egyptian economic conditions in the archive of the 1945-Library and Documents 1956

Assist. Prof. Dr. Shaima Talib Abdullah

College of Education / University of Al-Mustansiriya

Abstract

This Egypt is one of the most important Arab countries that influenced and influenced the policies of most Arab countries. Its geographic location and political weight were important concentrations in the world of Arab and international politics. On this basis, the research came to review the Egyptian economic reality in the shadow of documents and reports of the Iraqi embassy in Cairo, which reported all events in detail. To the Iraqi government, from commercial treaties to friendship treaties to political, economic and military challenges with Britain and the United States of America, and the economic crises in Egypt, the most important of which was the state-subsidized loaf of bread, and also the attempt to preserve Egypt's right to the Suez Canal and the huge revenues from the passage of ships in the canal And to benefit from it in the economic and social development of Egypt and the corresponding ethnicity by Britain and its allies in order to preserve its interests in Egypt and the countries of the East in general and to protect the emerging Zionist entity at that time, leading to Gamal Abdel Nasser announcing the nationalization of the Suez Canal and the Western countries launched the military aggression in 1956 .

المقدمة

كانت مصر ولاتزال نقطة ارتكاز مهمة في سياسات العالم العربي بشكل خاص، والعالم الغربي بشكل عام اذ مكنها موقعها الجغرافي من فرض اهميتها الاقتصادية والسياسية على تطوير مجريات الاحداث العالمية ، من هذا المنطق ، جاءت اهمية التقارير الاسبوعية والشهرية للممثلية العراقية في مصر بنقل تاثير تلك الاحداث والتطورات على الاقتصاد المصري وعلى الشعب المصري بشكل اشمل اذا شكل كتله بشرية لا يستهان بها في صنع الاحداث من منتصف القرن العشرين وصولا الى حدث تاميم قناة السويس .

وعلى الرغم من الدراسات العديدة التي غطت معظم جوانب الموضوع ، الا ان التقارير السرية الحكومية تفرض أهمية خاصة في كونها تعرض واقع حال السياسي والاقتصادي دون مجاملة او تزييف باعتباره واجبا رسميا تجاه بلد الام .

تطرق البحث في صفحاته الى أهم محتويات تقارير الرسمية الحكومية للمفوضية والسفارة العراقية في مصر لمعظم أوجه الاقتصاد المصري، ومنها على سبيل المثال الاتفاقات التجارية مع دول العالم ، وطبيعة تجارة القطن المصري، وأهم الديون الحكومية الاجنبية لمصر وأساليب معالجتها، والتقارب السوفيتي من مصر للحد من الهيمنة الغربية المتمثلة ببريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، ومواضيع السد العالي ، وتا ثير ذلك على قرارات مصر وصولاً الى تاميم قناة السويس، ومن ثم الرد الغربي بالعدوان العسكري على مصر والجهود الشعبية والحكومية لحماية المصالح المصرية على اراضها ابتداءاً من مواجهة الغلاء الى القرارات العديدة للحكومة المصرية للحد من الضغوطات ومن ثم المساندة الشعبية والعسكرية الرسمية للحفاظ على وحدة مصر السياسية والاقتصادية .

أهمية تقارير الممثلية العراقية

مثل تاريخ تاسيس وزارة الخارجية العراقية عام ١٩٢٤ بموجب الادارة الملكية رقم ٧٥٣ تغيراً كبيراً في تاريخ العلاقات الخارجية للعراق ، وعليه اخذت الحكومة العراقية باستحداث

ممثليات لها في دول الجوار والدول العربية ومعظم انحاء العالم ، فاصبح الموظفون الدبلوماسيون في تلك الممثليات حلقة الوصل بين العراق والبلد المتواجدين فيه، فكانت التقارير والاخبار السياسية والاقتصادية من اهم واجبات ممثليات العراق المختلفة ، نتج عن ذالك توفر كم كبير من التقارير التي صللت علاقات الدول على اختلاف مواقعها وصلاتها مع العراق ، فجاءت على مستوى عال من الدقة والكفاءة ، زاخرة بالمعلومات القيمة ، متضمنة الكثير من المعلومات السياسية والاقتصادية والمجتمعية والثقافية ، وكل ما يهم الراي العام وعلاقة ذلك بالعراق .[١]

استنادا لما سبق ، عدت تقارير مفوضية العراق في مصر والتي تدرجت فيما بعد الى مستوى سفارة ، ذات اهمية استثنائية نظرا لطبيعة العلاقات بين مصر والعراق ، وطبيعة مصر بذاتها وثقلها السياسي واهميتها في صنع القرار العربي ومن دراستنا واطلاعنا على تلك التقارير، وجدنا شمولها لاحداث سياسة محددة وباخرى عامة تبعا لما كان يجري في مصر خلال السنوات موضوعة البحث .

لذلك تم اعتماد وحدة الموضوع في الكشف عن جوانب الحياة الاقتصادية في مصر من خلال تقارير المفوضية العراقية فيها ، ولما وجدته من الاهمية بحيث تدون وتنقل للدائرة العربية في وزارة الخارجية العراقية.

الاقتصاد المصري في الوثائق العراقية

ذكرت المفوضية الملكية في مصر بتقريرها لشهر تشرين الاول من عام ١٩٤٥ الاحاديث والنقاشات الرسمية في شؤون مصر الاقتصادية وبروز تلك الاهمية بالنسبة الى بريطانيا العظمى تحديداً ، وكثرت التخمينات فيما سيكون أساسا للعلاقات المصرية البريطانية في الجانب الاقتصادي ، فكان أهمها هو قضية ديون مصر على بريطانيا، اذ ان تلك الديون لم تكن تصل الى ما وصلت اليه لو كانت الولايات المتحدة تصرف على جيشها ومؤسساتها في مصر بالدولار الامريكي ، بل كانت تحول الدولار الى ليرات استرلينية تصرفها على جيشها وهذه على راي مكرم عبيد باشا من اغلاط الحكومة الوفدية السابقة [٢].

وفي السياق ذاته قام محمود الدرويش ـ وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية بمهمة رسمية في لندن تعلقت بطريقة تصفية تلك الديون ، واقترح ـ حينها ـ تشكيل بعثة اقتصادية للالتحاق به الى انكلترا على راسها مكرم عبيد باشا وبعض كبار الاقتصادين الحكوميين ليقوموا بمباحثات بشان الديون وغيرها مما يخص العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وقد كتبت الصحف المصرية حينها بوجوب حفظ حق مصر في تلك الديون ، اذا ما تم العلم انه ليس من المنتظر سداد بريطانيا لها في ذات الوقت ، وهي بحاجة الى العملة الصعبة ، كما انه من المتوقع ان تطول مدة سداد الديون نتيجة تباطؤ الانتاج البريطاني وحاجتها الداخلية الى بضائع كثيرة حرمت منها اثناء الحرب العالمية الاولى .[٣]

وفي سياق مشابه ، كان اهم ما نوقش في تقارير مفوضيه العراق في مصر قضية المساعدات الامريكية لمصر، فبعد ان قام جمال عبد الناصر بعقد اتفاقيات الدفاع المشترك مع الدول العربية ، راى الكيان الصهيوني ان هذا الامر يشكل تهديداً كبيراً على كيانه ، اذا ما اضيف اليه نجاح عبدالناصر بعقد اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس بعد سنتين من العلميات الفدائية والحصار الذي فرض على الثوار[٤] ، عندها دخلت مصر بمفوضات مع بريطانيا وامريكا والبنك الدولي عى قروض مناسبه لتمويل السد العالي الذي قدرت تكاليفه ـ حينها ـ بالف مليون دولار[٥]، لكن الولايات المتحدة الامريكية ورداً على صفقة الاسلحة بين مصر وتشيكوسلوفاكيا قررت في ١٩ تموز ١٩٥٦ سحب عرضها بتمويل السد فسارعت بريطانيا لرد الفعل ذاته .

كانت مصر قد هيات لسفر بعثه مصرية رسمية اقتصادية ومالية الى الولايات المتحدة عام ١٩٥٤ للمشاورة في منح مصر مساعدات مالية لاتمام بناء السد العالي[٦] ، وعند اعلان الدول الغربية قرارها لم تتوصل البعثة الى التوقيع حول مساهمة الولايات المتحدة في المشاريع العمرانية المصرية ، اذ اعتذر الجانب المصري عن قبول المبالغ المخصصة لمصر لانه وجدها زهيدة ولا تخدم المشروع[٧] .

ومن المواضيع التي اهتمت تقارير وزارة الخارجية بتدوينها هو الاتفاق التجاري بين مصر وروسيا في اطار فتح قنوات التعاون والتبادل التجاري مع الدول الاشتراكية اذ وقع بعد ظهر يوم الاربعاء الثالث من اذار ١٩٤٨ الاتفاق التجاري مع روسيا في وزارة الخارجية المصرية وقد وقعه كل من وزير الخارجية المصري محمد خشيه باشا وميتشكوف وزير التجارة السوفيتي المساعد ورئيس البعثة الروسية فاذاعت الحكومة المصرية على اثر ذلك البيان التالي :

(أسفرت المحادثات التي جرت بين البعثة الاقتصادية السوفيتية والحكومة المصرية لمقايضة كميات القطن المصري بكميات من الحبوب الروسية عن إتفاق وبروتوكول وقعها بوزارة الخارجية حضرت صاحب المعالي احمد محمد خشبة باشا نيابة عن الحكومة المصرية وسعادة السيد ميتلاكوف وزير التجارة المساعد نيابة عن حكومة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية)

وبهذا نص الاتفاق على ان تورد حكومة إتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية للحكومة المصرية كمية من الحبوب قدرها (٢١٦) الف طن متري من القمح و(١٩) الف طن متري من الذرة مقابل توريد الحكومة المصرية الى حكومة الاتحاد السوفيتي كمية قدرها (٣٨) الف طن متري من مخزون القطن المملوك للحكومة المصرية [٨].

ان صفقة القطن المذكورة والتي قدرت بـ (٣٨) الف طن فتضمنت (٢٦) الف طن من قطن الكرنك و(١٢) الف طن من قطن الجيزة ، وان اول شحنة من القمح والذرة ستصل الاسكندرية بعد خمسة عشر يوما من تاريخ تنفيذ الاتفاقية ، وهو يوم توقيعها وعلى اثر هذه الاتفاقية حرصت الارجنتين عن استعدادها لبيع مصر كمية من الحبوب ، فكلفت ممثلها الرسمي في الارجنتين بالمفاوضة على ان تشتري (١٠٠) الف طن من القمح سنويا مقابل السلع المصرية ، اذ ان مصر تحتاج سنويا الى حوالي (٣٨٠) الف طن من الحبوب على اساس العجز المالي في المحصول المصري ، وقد حصلت مصر من اتفاقها مع روسيا على (٢٣٥) الف طن وبقى عليها الحصول على باقي من دول اخرى[٩] .

وفي تقرير نيسان عام ١٩٥٠ ، ذكرت المفوضيه وصول وفد تجاري تركي يوم التاسع من نيسان عام الى مصر مؤلف من (١٥٠) عضوا وكان الغرض من قدومهم الدخول في مباحثات تجارية مع الجهات المختصة في مصر ، كما وصلت البعثة التجارية السورية فعقدت عدة اجتماعات مع نظرائهما المصريين لبحث مبادلة الرز المصري بالقمح السوري ، وفي السياق ذاته عقدت عدة اتفاقيات بين مصر وبلغاريا لمدة سنة قابلة للتجديد بدات من السادس من نيسان عام ١٩٥٠ قابلة للتجديد ، بموجبها تم تبادل المنتجات المصرية كالقطن وغزولاته والفوسفات والصوف بالمنتجات البلغارية كالفحم والخشب والمواشي والتبغ والزجاج والخزف والطحين[١٠]، كما عقد اتفاق مشابه بين مصر والمانيا ، ومصر والاتحاد السوفيتي لاستيراد (١٠٠) الف طن من الذرة الروسية بسعر (٢٨,٥٠٠) جنيها مصريا للطن الواحد لحساب الحكومة المصرية و (٣١,٥٠٠) جنيها لحساب المستوردين ، وقد فتح لهذا الغرض اعتمادا ماليا بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه في وزارة التموين وشمل الاتفاق ان تشتري روسيا مقابل ذلك (٣٠) الف باله من القطن المصري مقابل السكر الروسي[١١] .

شؤون الانتاج النفطي في مصر

احتل النفط مكانة متميزة في الاقتصاد المصري ، فقد تبوئت صناعة البترول المصرية خلال القرن الماضي مكانة مهمة وضعت مصر في مصاف أوائل دول العالم في مختلف الصناعات البترولية التي تميزت بالعراقة ابتداءاً من حفر اول بئر في مصر عام ١٨٨٦ في منطقة **جمسة** واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان الصناعة البترولية تعود الى عصر الفراعنة فعلى جدران المعابد رسمت شخصيات الفراعنة وخدمهم وقد استخدموا الزيت كوقود للاضاءة في المصباح الزيتي[١٢]. وفي سبيل انعاش الاقتصاد ورفده بقوة، كتب القنصل في المفوضية العراقية السيد حكمت الجادرجي ، انه رددت الصحف والبرقيات الصحفية انباء اكتشاف بئر نفط في مصر وصفته بانه ذو تدفق هائل يحتمل ان يجعل هذه البلاد من المناطق المصدرة للنفط في المستقبل القريب . اذ كان من حظ مصر ان زاد انتاجها من النفط زيادة مضطردة في خلال السنوات الاخيرة ، فبعد ان كان الانتاج قد قدر بحوالي (٣٠٠) الف طن[١٣] سنويا وصل

الان الى ما يزيد على مليون واربعمئة الف طن وكان من المؤمل بارتفاع هذا المقدار الى مليوني طن بفضل ما وجد من حقول البترول الصغيرة الجديدة في منطقة السدر الواقعة على ضاف جبال بمتاقة في منطقة السويس وهذا الانتاج ربما سيكون كافيا لسد حاجة البلاد ، اذا ما اخذ بنظر الاعتبار بامتلاك مصر مصانع تكرير في منطقة السويس بالرغم من ذلك ذكر الاخصائيون ان ازمة مصر من البترول في الاسواق المحلية راجع الى ضعف انتاج مصانع التكرير وليس الى قلة كميات النفط المستخرجة[١٤] .

من جانب اخر قدمت شركتا سوكوني فاكيوم[١٥] ، وشركة ابار الزيوت الانكليزية المصرية اللتان تعملان في منطقة سيناء ، قدمتا بيانا اوضحتا فيه ان البئر الذي يقع في سيناء قد اجري له اول اختبار يوم الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٤٩ ، وكانت مدة الاختبار تسع دقائق فقط ، انتج خلالها (٢٤٠) برميلا من الزيت الخام ، ثم اعيد الاختبار يوم ١٣كانون الثاني بحضور مدير عام دائرة المناجم ، وكانت مدة الاختبار ست دقائق ، انتج خلالها البئر (١٦٠) برميلا ومن مداخلة القنصل العراقي تبين ان قوة الاندفاع المبدئي للبئر هي حوالي (٢٧) برميل في الدقيقة ، اي ان مايوازي حوالي (٤٠) الف برميل في اليوم ، وقد يكون هذا الرقم مبالغ فيه ، او ان المعدل الحقيقي للانتاج هو خمسة الالف فقط ، وعلى اثر هذا الاعلان ارتفعت اسهم شركة الزيت المصرية البريطانية وما صاحب ذلك من دعاية لهذ الغرض[١٦] .

وفي جانب تنشيط التجارة الخارجية والسياحة والاتفاقيات الاقتصادية التي تخدم هذا الغرض ، عمدت الحكومة المصرية الى اذاعة بلاغا رسميا في الساعة الحادية عشر من مساء يوم الثامن عشر من ايلول ١٩٤٩،اعلنت فيه اتفاقها مع الحكومة البريطانية على اذاعته في الوقت عينه من اذاعة القاهرة ولندن حول تخفيض قيمة الجنيه المصري والاسترليني بالنسبة للدولار وللذهب فاصبح سعره الجديد (٢,٨٧١) دولاراً بدلاً من (٤,٣٣) وزنه الذهبي (٢,٥٥١) غرام من الذهب الخالص على ان يسري العمل بالسعر الجديد ابتداءاً من يوم الاثنين التاسع

عشر من ايلول ١٩٤٩ وكنتيجة لهذا التخفيض فقد ارتفعت اسعار البضائع المستوردة من خارج مصر مما عملت الحكومة على تشديد الرقابة على الاسعار خشية الاستغلال وعينت مفتشين لهذا الغرض كما قررت وزارة المالية عدم بيع القطن في ذات الوقت لحين توضيح المواقف الاقتصادية ، اذ ان سعر القطن قد زاد من ٦٤جنيه الى ٧٥ وذلك لعلاته بارتفاع سعر القطن الامريكي ، فامل المصريون من وراء ذلك التخفيض ان يتوسع نطاق التجارة بينهم وبين بريطانيا وان يحصل اقبال كبير على السياحة الى مصر من الدول الغربية[١٧] .

استمرت تقارير المفوضيه العراقية في مصر بنقل الواقع الاقتصادي الى وزارة الخارجية العراقية بكل التفاصيل ليستنتج منه بعد ذلك الخطوات والقرارات السياسية ، ومن ثم الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة المصرية في سبيل الحفاظ على قوة وتماسك الدولة ، فقد رفعت المفوضية تقريرها في اب ١٩٥١حول مناقشة الحكومة ووزارة التموين مشروع رفع سعر رغيف الخبز المدعوم ، وعرض هذا المقترح على البرلمان لأستحصال الموافقة عليه ، اذ صرح وزير التموين من ان عدم كفاية الانتاج الزراعي في مصر وتفضيل معظم الزراع زراعة القطن على غيره نظرا لما يجنوه من ارباح طائلة قد سبب ضرورة استيراد كمية كبيرة من المواد الغذائية فكانت النتيجة ان ارتفعت اسعار تلك المواد ارتفاعا ارهقت الطبقات الفقيرة من الشعب المصري، اذ حرصت السياسة البريطانية على تحويل مصر الى وحدة زراعية تابعة للنظام الراسمالي متخصصة في زراعة القطن لمصانع الغزل في لانكشير[١٨] ، ولما كان اهم ما ياكله الفقير هو الخبز ، فقد كان لقضية زيادة سعره اهمية خاصة استغلتها المعارضة وهاجموا الحكومة هجوما واسعا ، وتعود جذور هذه المشكله الى سنوات سابقة وبالتحديد الى الاعوام ١٩٤٥-١٩٥٢ ، أذ تفاقمت مشكلة البطالة وإتضحت كنتيجة لأنهاء حالة التعبئة العسكرية وتسريح أعداد كبيرة من الذين كانوا يعملون في خدمة الجيوش البريطانية وفي الصناعات المرتبطة بالحرب، مما إضطر الحكومة الى عقد العديد من الاجتماعات واللقاءات لعلاج تلك المشاكل.[١٩]

وبالعودة الى اصل الموضوع ، كانت الحكومة المصرية تساهم ـ في هذا الشان ـ بمبلغ قدره (٣٠) مليون جنيه سنويا لتحافظ على سعر الرغيف بمستواه الحالي ، وبسبب ازمة الحكومة فقد اضافت مليما واحدا لتوفير (٨) ملايين جنيه سنويا ، لكنها لم توفق في ذلك ، ولتلافي الضغط الحاصل فقد صرح وزير التموين قائلا . ((**ان الانتاج المحلي السنوي من القمح يبلغ حوالي (٣٥٠) الف طن في حين تحتاج مصر الى مليون ومائتين وستين الف طن سنويا ، وعليه تم التعاقد على استيراد (١٥٠) الف طن من روسيا وهنغاريا ورومانيا**))، واضاف الدكتور حامد زكي وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية بالنيابة ((**ان الحكومة كانت تتحمل منذ عام ١٩٥٠ حوالي (١٢) مليون جنيه من اجل ان يباع رغيف الخبز بخمس مليمات ، وبعد ارتفاع سعر القمح في الاسواق العالمية وجب على الحكومة ان تتحمل (٣٠) مليون جنيه اضافية**)) كل تلك الحجج وغيرها لم تلق القبول من قبل اعضاء البرلمان للموافقة على المقترح المذكور[٢٠].

وفي سياق الاوضاع الاقتصادية الصعبة لعام ١٩٥١ درست المملكة المصرية موضوع ضم غزة اقتصاديا الى مصر وتطبيق نفس القوانين والانظمة المصرية عليها ، وتمهيا لحسم الموضوع فقد ارسلت وزارة الاقتصاد الوطني لجنة خاصة الى قطاع غزة لدراسة احوالها الاقتصادية وتقديم تقرير عنها، فوصفت التقرير حالة التردي الاقتصادي الذي اصاب المنطقة، وحالة البؤس وتفشي الشيوعية بينهم بسبب الفقر المرقع ، وبعد دراسة كل الظروف قررت اللجنة برئاسة وزير الاقتصاد الوطني وعضوية وكلاء الوزارات المعنية بالموضوع عدم ضم غزة اقتصاديا الى مصر ، وبررت هذا القرار بان غزة جزء من فلسطين وهي تعتبر وديعة لدى مصر الى ان تتم تسوية القضية الفلسطينية ، الا انه مراعاة لظروفها الاقتصادية السيئة فقد قررت اللجنة معالجة الظرف الاقتصادي فيها وفقا لنظم خاصة وعدم معاملتها كدولة اجنبية فيما يخص الصادر والوارد منها[٢١].

وفي ذات العام ابلغت المفوضية العراقية بتقريرها الصادر نهاية عام ١٩٥١ ، عن الحالة الاقتصادية في مدن القناة ، وذكرت فيه ان هجرة العدد الكبير من سكان مدن القناة الى القاهرة وغيرها من المدن وانسحاب القوات البريطانية والامتناع عن التعامل معهم ادى الى توقف الاعمال ، فنتج عن ذلك توقف الكثير من التجار عن دفع ما بذمتهم للحكومة مثلا ، حتى بلغت دعاوي الافلاس بمدينة الاسماعيلة على سبيل المثال (١٤٢٠) دعوة ، بل طالبوا الحكومة بدفع تعويضات لهم لسد نفقات العمال وصغار الموظفين[٢٢]، وبلغ العجز في واردات الكمارك في بور سعيد اكثر من ربع مليون جنيه مصري خلال الفترة التي تقع بين اول تشرين الاول و ٢٢ من تشرين الثاني بالنسبة الى الواردات لنفس المدة من سنة ١٩٥٠ ، والواردات للمدة المذكورة تالفت من الرسوم المستحقة عن سحب المستوردين للبضائع الواردة في مخازن الكمرك لغرض الاستهلاك المحلي ، وفي مقارنة بسيطة بين واردات الكمارك مع عام ١٩٥٠ لشهر تشرين الثاني كانت ١٢,٤٠٠) الف جنيه ، بينما سجل عام ١٩٥١ للفترة ذاتها واردا مقداره (٣٩,٢٩٣) الف جنيه فقط [٢٣].

عد اضراب العمال لعام ١٩٥١ مؤشرا مهما لما حصل لمصر في الجانب الاقتصادي والمالي ، اذا اضرب العمال عن الالتحاق بوظائفهم ممن عملوا لدى الشركات البريطانية والفرنسية ، او ممن استخدمتهم القوات البريطانية في اعمال السخرة ، لكن هذا الاجراء اثر على مصر ذاتها وعلى اقتصادها بشكل سلبي ، وجه وزير المالية فؤاد سراج الدين نداءاً الى العمال اهاب بهم ان يعودوا الى العمل لمصلحة مصر قائلا :

((واني اقدر الشعور الوطني الذي دفعكم الى الامتناع عن شحن القطن لانكلترا ، ولكن الحكومة لو وجدت في هذا الامتناع مسالة وطنية لكانت هي التي اوصت الى العمال بالامتناع عن الشحن كما فعلت مع عمال القناة لكن الامتناع عن شحن القطن وهوعماد الثورة المصرية فيه انهيار للاقتصاد القومي ، وان الامتناع عن شحن القطن لانكلترا لا يحرمها من

وصوله اليها ، لانها ستحصل عليه عن طريق بلاد اخرى بعد ان تخفض قيمته وفي هذا فائدة لها بطريق غير مباشر اذا ان الاسطول الانكليزي تبلغ حمولته ٦٠% من مجموع اساطيل العالم التجارية وان كل ما يصل لمصر من التجارة الخارجية عن طريق تلك البواخر)).وعليه خاطب الوزير فؤاد سراج الدين العمال وطلب منهم ابداء الثقة بالحكومة لغرض اتمام الغاء المعاهدة البريطانية المصرية واتما الجلاء عن ارض مصر[٢٤] .

كان من محصلة ما يجري في مصر ان رفعت المفوضية العراقية تقريرها السري عما آلت اليه الحالة الاقتصادية موجزة بان العناصر المصرية التى تقوم باعمالها في القناة ضد القوات البريطانية، مستمرة في اعمالها وستبقى مستمرة لتشجيع الحكومة لها وعدم الاقدام على اي عمل لايقاضها، وبسب ذلك اخذت الحالة الاقتصادية تزداد سوءاً يوما بعد يوم ، كما اخذت الاسعار بالتزايد المستمر وليس باستطاعة الحكومة مكافحة ذلك ، فادى هذا الامر الى التوتر بين وزراء النحاس والقصر ، وعليه نشرت الصحف حوادث القتال وهي توضح خطورة الامر وليس باستطاعة الحكومة الحد من نشاط المصريين او معالجة الاوضاع الحالية والاقتصادية[٢٥].

ان التوترات السياسية المتصاعدة من قبل الدول الراسمالية الغربية الى لجوء مصر لاستخدام قناة السويس كسلاح سياسي واقتصادي تواجه به تلك الضغوطات ، اذ نقل تقرير المفوضية العراقية لشهر اب عام ١٩٥١ صورة عن التقييدات المصرية على الملاحة عبر قناة السويس ، فقد اوردت ان الحصار المضروب على السفن الذاهبة الى (اسرائيل) عبر قناة السويس هو السلاح الوحيد الذي حاربت به مصر والدول العربية المخططات الصهيونية[٢٦] . وقد جاء ذلك تنفيذا لاحدى القرارات التي اتخذتها لجنة فلسطين الدائمة بالجامعة العربية ، لان القيام بسد قناة السويس من شانه منع ناقلات البترول الخام من ايصالها الى معمل التكرير في حيفا ، الامر الذ ادى الى انقاص انتاج المعمل الى ربع طاقته ، فكان من المحتمل ان يؤدي

هذا الاجراء الى غلقه نهائيا سيما وانه تزامن مع الازمة الايرانية[٢٧] ، فما كان من الدول الغربية الا ان اعتضرت على تلك التقييدات التي اتخذتها مصر في حركة الملاحة في قناة السويس[٢٨].

جاءت وزارة علي ماهر باشا١٩٥٢ بعد وزارة النحاس ، وكان من اولوياتها معالجة سوء الاوضاع الاقتصادية ، فوضعت خطة شاملة لمراعاة الاقتصاد في نفقات الدولة والاستغناء عن الكماليات والتظاهر التي كلفت الخزانة المصرية ملايين الجنيهات كل عام ، بينما هناك مسائل حيوية ضرورية للشعب لايصيبها شيء من العناية والانفاق ، كما انها فكرت في تدارك المال اللازم لمجابة تبعات تخفيف حدة الغلاء الفاحش وتوفير المواد الضرورية للمعيشة، وفي النية موازنة المواد الكمركية واعادة النظر في رسومها المقررة وزيادة الرسوم على الكماليات ومواد الترف ومن الملفت للاهتمام ان حكومة علي ماهر اتخذت تدابير اقتصادية لم يسبق ان اتخذتها سابقا وهي الغاء السيارات الحكومية ومنح مخصصات لنقل الموظفين التي تتطلب وضائفهم حيازة السيارة وشمل الالغاء حتى الوزراء ، وبيع السيارات الحكومية وتقدير اثمانها من قبل شركات السيارات[٢٩] .

وزيادة على ذلك تشكلت لجنة برئاسة رئيس الحكومة على ماهر وعضوية بعض الوزراء ووكلاء الوزارات لمكافحة الغلاء وتوفير المواد الغذائية من مواد التموين للشعب ، واستنادا لذلك قررت اللجنة :-

١. تخفيض القرشين الذين اضيفا في اول اذار عام ١٩٥١ الى سعر السكر في عهد الوزارة السابقة.
٢. الغاء رسم الدمغة (الطوابع المالية) وقدروه ثمانية قروش الذي كان يستوفى على الطلب الخاص بسكر الطوارىء.

٣. كل بطاقة سكر تقل عن خمسة اقات تزداد بمقدار عشرين في لمئة من قيمتها .
٤. تصميم البطاقات للاسر والافراد لكي تعطى لمن ليس لديهم بطاقات في الوقت الحاضر.
٥. تيسر استيراد السكر من الخارج بين الحكومة المصرية والحكومات الاجنبية بواسطة ممثليها.
٦. مضاعفة الانتاج المحلي من السمن المحلي .
٧. تكليف لجنة فرعية لبحث وسائل مكافحة السوق السوداء بوضع قواعد دقيقة تكفل تداول المواد الغذائية بالاسعار المقررة .
٨. مواجهة التبعات المالية الناجمة من مكافحة لغلاء عن طريق الاقتصاد في المصروفات العامة والقضاء على وسائل الترف في جميع المرافق(٣٠).

كان موضوع لجان التطهير في الجهاز الاداري لدوائر الدولة في مصر من اهم جوانب فقرات التقارير المبعوثة لوزراء الخارجية العراقية ، اذ قرر مجلس الوزراء في اب ١٩٥٢ تاليف عدة لجان تقوم تحقيق المسائل التي اثيرت حولها الشائعات واسند الى بعض المسؤلين استغلال مناصبهم للحصول على منافع مادية بطريق الاختلاس والرشوة ، فقد تشكلت لجنة لتحقيق المسائل الخاصة بالاعتداء على اراضي الحكومة والتصرفات المتعلقة ببيع اراضي الحكومة بحلوان والحلمية والزيتون، ولجنة للتحقيق في مضاربات البورصة ووقائع باستغلال النفوذ وصفقات القطن وما شابهها ، ولجنة رابعة تختص بالتحقيق في المسائل المتعلقة بمجاري الاسكندرية ومحطة الترشيح والمجموعة الصحية بابي جلال ، ولجنة خاصة تختص بالتحقق في صفقات الذرة والقمح ولجنة تختص بالتحقق في التصرفات التي تمت في وزراء الحربية والبحرية وبالاخص في المسائل المتعلقة بحملة فلسطين ، وقد اذاعت الحكومة المصرية بيانا ترجو فيه التعاون مع لجان التطهير في سبيل تطهير الادارة الحكومية من الفساد والمفسدين وتشكلت تلك

اللجان برئاسة احد اعضاء محاكم الاستئناف وعضوية احد رؤساء النيابة العامة وخمسة اخرين من رجال القضاء والنيابة [٣١].

كان من نتيجة الظرف الاقتصادي المرتبط بواقع السياسة في مصر والذي برر بعد عقد صفقة الاسلحة التشيكوسلوفية ، تاثر مصر بشكل واضح ما ادى الى وقف الاعمال وكساد الاسواق ، وتعرض البيوتات المالية المصرية والسندات التجارية الى هزات واضحة ، فاضطرت الحكومة المصرية الى تحديد الاستيراد الى اضيق الحدود ومن ثم الطلب من البنوك الاهلية المساهمة بشكل فاعل في تقديم القروض لتمويل المشاريع الانشائية التي لم تجد لها سبيلا للتنفيذ في محاولة منها للقضاء على حالة الركود والكساد[٣٢] ، وقد ساهمت البنوك فعلا في عملية تمويل ذلك النوع من المشاريع[٣٣] .

وفي السياق ذاته قامت وزارة المالية المصرية منذ اعلان القرض الخاص بتجميد أرصدة مصر الاسترلينية ، بدراسة الوسائل المؤدية الى استمرار سير تجارة مصر الخارجية في طريقها الطبيعي دون ان تتاثر بهذا القرار ، ونتيجة لهذه الدراسة ، تم الاتفاق مع حكومة الصين الشعبية على تعديل اتفاقية التجارة والدفع المعقودة بين البلدين بما يسمح بتسوية قيمة الصادرات والواردات بين البلدين بالعملة المصرية والواردات من الصين بدفع الفرق بين قيمة الصادرات المصرية والواردات من الصين بالفرنكات السويسرية وكان هذا الفرق يدفع من قبل بالاسترليني ، وكذلك عدل اتفاق الدفع بين مصر والهند تعديلا يتيح المبادلات التجارية دون الالتجاء للدفع بالاسترليني ، والمعروف ان رصيد مصر مع الهند يكون دائنا في موسم القطن نتيجة لمشتريات الهند من القطن المصري ، ولكن هذا الرصيد ينقلب مدينا في الشهور من تموز الى تشرين الثاني وهي الشهور التي تقل فيها مشتريات الهند من القطن المصري وتتزايد فيها مشتريات مصر من السلع الهندية[٣٤] .

وبسبب حركة الاقتصاد غالبا ما كانت تستانف مباحثات الارصدة الاسترلينية ومنها المباحثات السابقة التي جرت في شهر شباط عام ١٩٥٦ وإستانفت فيما بعد للتوصل الى اتفاق ان يتم العمل بالاتفاقية السابقة والتوصل الى تفاهم حول الافراج عن خمسة وعشرون مليون جنيه من الارصدة المصرية ،غير ان تنفيذ هذا الاتفاق ظل مرهونا بنتائج الانتخابات البريطانية[٣٥].

ومن المعروف ان قرار الولايات المتحدة الامريكية سحب عرضها للمساهمة في تمويل السد العالي قد احدث مفاجأة غير متوقعة لمصر، بالرغم من ان السفير المصري لدى واشنطن كان قد ابلغ الحكومة المحلية بقبول العرض الغربي بصورة رسمية ، لذلك جاء تصريح جون فوستر دلاس بسحب عرض الولايات المتحدة بمساهمة بتمويل بناء السد العالي مفاجاة غير منتظرة من جانب مصر ، ومما زاد في الامر توترا هو اعلان وزارة الخارجية البريطانية من جانبها سحب عرضها ايضا للمشروع ذاته ، من ذلك يتضح ان اصل الموافقة الغربية على تمويل مشروع السد العالي هو لأبعاد مصر عن حاجتها الى الاتحاد السوفيتي ـ السابق ـ وبالمقابل امتنعوا ايظا عن تزويد الكيان الصهيوني بالاسلحة ، خوفا من اضطرار مصر الى اللجوء الى الكتلة الشيوعية في سبيل سباق التسلح [٣٦]، يضاف الى ذلك ايظا معارضة الولايات المتحدة استحصال القوة ضد مصر وتشديدها على مبدأ تسوية المشاكل بالطرق الدبلوماسية والسلمية [٣٧].

وفي المقابل قامت الحكومة المصرية لأستيعاب كل تلك الضغوطات بمحاولات عديدة للحد من الحصار الاقتصادي الذي فرضته سياسات الولايات المتحدة وبريطانيا عليها ، فعقدت عدة اتصالات ومفاوضات مع عدة دول بشان عقد صفقات تجارية يكون الدفع فيها بالعملة السويسرية او المصرية او بالمقايضة ، وقد توصلت الى عقد تلك الصفقات مع الصين الشعبية وروسيا والمملكة العربية السعودية ولبنان[٣٨].

وفي وتيرة تصاعد الاحداث تم الاعلان عن عقد مؤتمر لندن عام ١٩٥٦[٣٩] ، فاعلن جمال عبد الناصر من جانبه رفض مصر حضور المؤتمر ، الا ان القيادة السياسية المصرية توصلوا الى اقتراح ارسال مراقب من مصر ليكون حلقة وصل بين الجهات الرسمية المصرية وبين المؤتمر ، وكان السفير الامريكي هنري بايرود هو اكثر الشخصيات المهتمة لاقناع عبد الناصر لحضور المؤتمر، عندها تم الاتفاق على ارسال مدير مكتب جمال عبد الناصر السيد علي صبري ليكون على اطلاع بسير جلسات المؤتمر ، ومن جانبها ساندت الباكستان حضور مصر في المؤتمر بانه لمصلحة الجميع ، وهذا يوضح الدور الكبير الذي قام به وزير الخارجية الباكستاني في سبيل الحفاظ على حق مصر في مصالحها الاقتصادية على اراضيها ،وفي السياق ذاته صرح السيد مارتينيو وزير الخارجية الايطالي عن الدور الذي قامت به ايطاليا في مؤتمر لندن قائلا ((**الراي عندي ان مؤتمر لندن انتهى الى بعض النتائج الايجابية ، ومع ان مقترحات المؤتمر لم تحظ جميعها بالاجماع ، الا ان اغلبية الدول ايدت تشكيل قمة خماسية لمناقشة اوضاع قناة السويس مع تاييد ايطاليا لمقترح استخدام القناة كطريق دولي**[٤٠])) ، واضاف رغبته في اتخاذ حلول السلام والتهدئة التي ايدتها الدول المشاركة مثل الولات المتحدة والحبشة وايطاليا وايران وهولندا والباكستان وتركيا واسبانيا والسويد وغيرها ، وقد ايدت صحيفة (البويولر) الايطالية الموقف الذي اتخذه الوفد الايطالي[٤١] .

اتخذت مصر كافة الاحتياطات لمواجهة قرارات المؤتمر ، فتوسعت كتائب التحرير الوطني ، وانضمت معظم طبقات الشعب اليها وتدربت على طرق الكفاح المسلح ،كما بدات الحكومة تهيىء الراي العام لمواجهة شتى الاحتمالات واسوئها ، فصارت تعلن ان القضية ليست قضية قناة السويس وحق مصر الواضح فيها ، بل هي قضية قوى الاستعمار ضد جميع الشعوب العربية وكان هذا الامر واضحا من رفض جمال عبد الناصر لمقترحات السيد دلاس بوضع الرقابة الدولية على مصر لصيانة حرية الملاحة في القناة[٤٢]. وبعد سنتين من العمليات

الفدائية قام عبد الناصر بعقد اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن القناة كان هذا الموقف متاتيا من المحاولات العديدة التي بذلت لعرقلة الملاحة في القناة لكي يثبت الغرب للعالم فشل مصر في ادارة شؤونها ، فقد اتصلت البعثات الانكليزية والفرنسية بالمرشدين الانكليز والفرنسين وهم الذين يقودون السفن عند مرورها في القناة ، وطلب اليهم ان يكون امتثالهم لاوامر شركة القناة لا للهيئة المصرية الجديدة ،ومن المعروف ن عدد المرشدين كان (٢٠٧) مرشدا ،منهم (٥٢) مرشدا بريطانيا و (٥١) مرشدا فرنسيا و (٤٠) مرشدا مصريا ، والبقية من مختلف الجنسيات ، وقد اوعزت الشركة لمعظم موظفيها بالامتناع عن مزاولة اعمالهم لعرقلة الملاحة واظهار عجز الادارة المصرية ، فشجعت المرشدين على تقديم الاجازات المرضية والسفر الى خارج مصر فقابلت الحكومة المصرية ذلك بتشديد الاجراءات بان يثبت عليه المرض يعرض على لجنة طبية عسكرية اعضائها من اطباء الجيش المصري ، ومن يمتنع عن اداء واجبه سيحرم من حقوقه الوظيفية ، ومن العودة مرة اخرى الى مصر[٤٣] .

وخلاصة لكل ما كان يجري نشرت جريدة الاهرام في عددها الصادر يـــوم ٢٧/تموز/ ١٩٥٦، العدد (٢٥٤٣٧) بيانا بإعلان تأميم قناة السويس الذي اعلنه جمال عبدالناصر لتستقبله الجماهير المصرية والعربية بالتأييد الشامل وتتهيأ الدول الغربية بعدها لرد ذلك بتنفيذ العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦[٤٤].

الخاتمة

على الرغم من ثبات جميع الاحداث التاريخية في وقتها ووقائعها ، لكن تظل التحليلات السياسية والاقتصادية لكل ما كان يجري تتجدد بمرور السنين ، وهذا ما ينطبق على التحديات السياسية والاقتصادية في مصر منتصف القرن العشرين من خلال تقارير ومخاطبات المفوضية العراقية في مصر الى وزارة الخارجية العراقية ، وعرض ما كان يجري من وجهة نظر السياسة العراقية ، او نقل الاحداث دون تزييف او زيادة بشكلها الواقعي ، وهو ما لمسناه في صفحات البحث من استعراض بعض الازمات الاقتصادية في الشارع المصري مثل أزمة الرغيف وهو أمر يمس بحياة المواطن البسيط بشكل مباشر ويومي، وازمة انتاج وتسويق محصول القطن ، سيما اذا عرفنا ان القطن المصري ذا الجودة والمواصفات العالمية يحتل مكانا مهما في التجارة والصناعة العالميتين ، وإعتماد الاقتصاد المصري بشكل كبير على الجانب الزراعي والابتعاد عن الاعتماد على إقتصاديات الدول الغربية المرتبطة بها ، وايضا المواقف السياسية لشريحة العمال في مصر وتوجيهها نحو اتخاذ مواقف مساندة للحكومة المصرية في صراعها مع القوى العالمية الغربية وهذا ماجرى في إضراب العمال عام ١٩٥١ ، وجانب الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع مختلف البلدان والاستيراد والتصدير او مبادلات السلع المنتجة في مصر او لدى تلك الدول ، واخيرا موضوع قناة السويس المهم محليا وعالميا ومعظم تفاصيله وسياسة بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية تجاه الحكومة في مصر بهذا الجانب لانه يشكل عصب الحياة الاقتصادية بين الشرق والغرب، ومحاولة افشال ما كانت تسعى اليه مصر لتقدم الصناعة والتجارة والزراعة فيها ، فكانت تحديات ادارة وتسيير السفن في قناة السويس والضغط الغربي لافشال مشروع بناء السد العالي حتى شن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ .

الهوامش والمصادر

(١)عماد عبد السلام ، المملكة العربية السعودية بين الحربين السلطة والمتغيرات السياسية والاقتصادية في ضوء تقارير المفوضية العراقية في جدة ، دار دجلة ناشرون وموزعون ،٢٠٠٦، ص ٢٠٠-٢٠١ .

(٢) دار الكتب والوثائق ، ملف ٤٨٠١ /٣١١ ، المفوضية العراقية الملكية في مصر ، الدائرة السياسية، شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية ، كتاب رقم ١١٢/٢٩٢ ، بتاريخ ٧/ ١٩٤٥/١٠ ، الى وزارة الخارجية ، وثيقة ١٠٥ ، ص ١٦٤ . وسأرمز لها د.ك.و.

(٣) د.ك.و. ، المصدر نفسه، و ١٠٥ ، ص ١٦٥ .

(٤) فراس البيطار ، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج ٥ ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان الاردن، ص ١٦٧٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٦٦٨ .

(٦) د.ك.و. ، المفوضية العراقية الملكية في مصر ، الى وزارة الخارجية العراقية، كتاب رقم ١/٢/٦٨٠، بتاريخ ١٩٥٤/٩/٢١ ، م/ تقرير عام (سري) ، دون رقم وثائقي.

(٧) د.ك.و.، ملف رقم ٣١١/٢٦٧١ ، المفوضية العراقية الملكية في مصر ، الى وزارة الخارجية العراقية، كتاب رقم ١٩/١٠/٨٣ ، بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢ ، م/ تقرير عام ، و ٢٥ ، ص ٨٢ .

(٨) د.ك.و. ، المفوضية العراقية الملكية في مصر ، الى وزارة الخارجية العراقية ، م/ الاتفاق التجاري بين مصر وروسيا ، كتاب رقم ١٢/٢/٩١ ، بتاريخ ١٩٤٨/٣/٦ ، و ٣٦ ، ص ٥٣ .

(٩) د.ك.و. ، ملف ٣١١/٢٦٧١ ، المصدر نفسه ، و ٣٦ ، ص ٥٤ ؛ صلاح الدين نافعة ، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها ، دراسة مقارنة ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٣٣٢ ؛ وللمزيد ينظر خيري ابو العزايم فرجاني ، ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية .

(١٠) د.ك.و. ، ملف ٣١١/٢٦٧١ ، المفوضية العراقية الملكية في مصر، الى وزارة الخارجية العراقية، كتاب رقم ١/٢/٢٢١، بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٨ ، م/ تقرير عام ، و ٧، ص ١٣ .

(١١) د.ك.و.، المصدر نفسه ، و ٧، ص ١٧ .

(١٢) محمد منير مجاهد ، مصادر الطاقة في مصر وآفاق تنميتها، مصر، ٢٠٢٠، ص١٣٤.

(١٣) تم عرض كميات النفط بالطن وليس بالبرميل في الوثائق .

(١٤) د.ك.و. ، ملف ٣١١/٢٦٦٧، القنصلية العراقية الملكية في الاسكندرية، الى وزارة الخارجية، كتاب رقم ١/٢/٥، بتاريخ ١٩٤٩/١/٥ ، م/ حول إكتشاف بئر نفط في منطقة سيناء، و٢٣، ص ٣٦ .

(١٥) سوكوني فاكيوم، شركة أمريكية ذات إستثمارات عديدة في الشرق، إشترت ١٠% من أسهم شركة أرامكو في الجزيرة العربية للتنقيب عن النفط ، ولها مشاريع ممثالة في سيناء مصر. جاك بونوا ميشان ، الملك سعود ، الشرق في زمن التحولات ، ترجمة نهلة بيضون، دار الساقي،٢٠١٧، ص ١٥٥ .

(١٦) د.ك.و.، ملف ٣١١/٢٦٦٧ ، المصدر السابق ، و٣٧ ، ص ٢ .

(١٧) د.ك.و. ، ملف ٣١١/٢٦٦٧ ، المصدر نفسه، كتاب رقم ١/٢/١٠٤ ، بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢١ ، م/ تقرير إسبوعي ، و ٥٧، ص١٤٤ ؛ منال عباس كاظم الخفاجي ، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٢ ، دار الكتب والوثائق العراقية،٢٠٠٥ ؛ أحمد خلف ، قضية الاستقلال في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩١٩-١٩٥٢، مركز الحضارة للدراسات والبحوث ، مصر ، ٢٠١٩ ، ص ٣٥.

(١٨) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧-١٩٥٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٣٧ .

(١٩) روبرت تيجور، الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٤٥.

(٢٠) د.ك.و.، ملف ٣١١/٢٦٧١ ، من المفوضية العراقية الملكية في مصر، الى وزارة الخارجية ، كتاب رقم ١٠/٢/٤٩٠، بتاريخ ١٩٥١/٨/١٠، م/ تقرير ، و ٢٥، ص ٦٥ .

٢١(٢١) د.ك.و.، المصدر نفسه ، و ٢٥، ص ٦٦ ؛ ملف ٣١١/٢٦٧١ ، كتاب رقم ٨/٢/٢٧-أ ، بتاريخ ١٩٥٢/١/٢١ ، سري، م/ الحالة في مصر ، و ٢٩ ، ص ١١٨ .

(٢٢) د.ك.و.، المصدر نفسه ، كتاب رقم ٢/٦٧٨/ ٨-أ ، بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٥١ ، م/ تقرير عن الحالة الاقتصادية لمدن القنال ، و٣٧، ص ١٥٤ .

(٢٣) د.ك.و.، المصدر نفسه ، و ٣٧ ، ص ١٥٥ ؛ ملف ٣١١/٢٦٦٩ ، السفارة العراقية الملكية في مصر، كتاب رقم ١٨/٢/١٠ ، بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٤ ، م/ تأثير الوضع الراهن على الحالة الاقتصادية، و ٧٧، ١٨٣ .

(٢٤) د.ك.و.، المصدر نفسه ، و٣٧ ، ص ١٦٥ ؛ ملف رقم ٢٦٧١ /٣١١، المفوضية العراقية الملكية في مصر ، كتاب رقم ١٠/٢/٧٩، بتاريخ ١٩٥٢/٢/١٢ ، و٢٥ ، ص٨٨ .

(٢٥) د.ك.و.، المصدر نفسه ، كتاب رقم ٨/٢/٢٠-أ ، بتاريخ ١٩٥٢/١/٧ ، م/ الحالة في مصر ، و٤٣ ، ص ١٦٩ .

(٢٦) د.ك.و. ، المصدر نفسه ، كتاب رقم ١/٢/٤١٩ ، بتاريخ ١٩٥١/٦/٢٦ ، م/ تقرير عن ناقلات البترول ومرورها في القنال ، و ٥٦ ، ص ١٤٦ .

(٢٧)الازمة الايرانية : وهو مانتج عن تأميم صناعة النفط في ايران يوم ١١/كانون الثاني/١٩٥١ ، قادها الدكتور محمد مصدق ضد شركة النفط البريطانية العاملة في ايران منذ ١٩١٣ ، فأتخذت بريطانيا بالمقابل عدة خطوات لأفشال التأميم منها فرض المقاطعة الاقتصادية على ايران ، وعدم قبول شراء النفط الايراني ، وإغلاق مصفاة عبادان التي تعتبر من أكبر مصافي العالم . هاني حبيب ، النفط إستراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والازمات ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦ ، ص٧٢ .

(٢٨) د.ك.و.، ملف ٣١١/٢٦٧١ ، المفوضية العراقية الملكية في مصر، الى وزارة الخارجية، كتاب رقم ١٠/٢/٤٩٠ ، بتاريخ ١٩٥١/٨/١٠ ، م/ تقرير حول التقييدات المصرية على الملاحة عبر قناة السويس وقضية ناقلات البترول ، و ٢٥، ص٦١ .

(٢٩) د. ك.و.، المصدر نفسه ، كتاب رقم ١/٢/٧٩ ، بتاريخ ١٩٥٢/٢/١٢ ، م/ تقرير عام ، و٢٥ ، ص ٨٢ .

(٣٠) د. ك.و.، المصدر نفسه ، و٢٥، ص ٨٣ .

(٣١) د. ك.و.، المصدر نفسه ، كتاب سري رقم ٨/٢/٤٤٩-أ ، بتاريخ ١٩٥٢/٨/١٨ ، م/ الحاله في مصر ، و ٩ ، ص٢٩.

(٣٢) كان اليهود على وجه التحديد يشاركون في إدارة وتوجيه (١٠٣) شركة من مجموع (٣٠٨) شركة كانت موجوده في مصر في ذلك الحين ، الى جانب مشاركتهم في إدارة وتوجيه البنوك وشركات التأمين وأهمها البنك العقاري المصري ، والبنك الاهلي المصري ، والبنك البلجيكي والبنك التجاري المصري، وشركة إسكندرية للتأمين ، وشركة التأمين الاهلية ، كما أدت أسر يهودية أدوارا بارزه وهم من أصل أجنبي مثل أسرة فطاوي وأسرة هراوي وأسرة موصري وأسرة كوربيل في النشاط الزراعي والعقاري والمصرفي والصناعي ، وكان حوالي ٩٨% من العاملين في البورصة المصرية من اليهود. محمد حسين، الصراع الطبقي في مصر ١٩٤٥-١٩٧٠، ترجمة أحمد واصل ، دار الطليعة، بيروت ، ط١، ١٩٧١، ص ٢٩ .

(٣٣) د.ك.و.، ملف ٣٣١/٢٦٦٩، السفارة العراقية في مصر ، الى وزارة الخارجية ، كتاب رقم ١٨/٢/١٠ ، بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٩ ، م/ سري للغاية ، و٧٧ ، ص١٧٩ .

(٣٤). د.ك.و.، ملف ٣٣١/٤٨٠١ ، السفارة العراقية في القاهرة، الى وزارة الخارجية، كتاب رقم ٢٨/١٠/٨٣٦ ، بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢٨ ، م/تقرير ، و ١٩ ، ص٢٨ .

(٣٥) د.ك.و.، المصدر نفسه ، المفوضية العراقية الملكية في مصر ، الى وزارة الخارجية ، كتاب رقم ١٠٤/ ١/٢ ، بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢١ ، م/ تقرير إسبوعي ، و ١٣ ، ص ٣٠ ؛ المفوضية العراقية الملكية في مصر ، كتاب رقم ٧٢/ ١/٢ ، بتاريخ ١٩٥٠ /٢/٧ ، م/تقرير اسبوعي ، و ٣١ ، ص ١٢٣ .

(٣٦) د.ك.و.، المصدر نفسه ، السفارة العراقية في القاهرة ، الى وزارة الخارجية، كتاب رقم ٧١٤/٢/٢، بتاريخ ١٩٥٦/٧/٢٥ ، م/ التبدل الجديد في سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر ، و ٣١ ، ص ٤٦ .

(٣٧) د.ك.و.، المصدر نفسه ، السفارة العراقية في واشنطن ، رقم الكتاب س/٣٤٤/٤/١ ، بتاريخ ١٩٥٦/٨/٨ ، م/ تطور أزمة قناة السويس ، و ٥٩، ص٩٠ .

(٣٨) د. ك.و.، المصدر نفسه ، كتاب رقم ٣٨/٢ /٨٥٦ ، بتاريخ ١٩٥٦/٩/٥ ، الى وزارة الخارجية ، م/ التقرير الصحفي الاسبوعي (سري) ، القائم بالاعمال المؤقت حكمت الجادرجي ، و ٣ ، ص ٥ .

(٣٩) مؤتمر لندن : وهو المؤتمر الذي دعت اليه فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية يوم ١٩٥٦/٨/١٦ ردا على تأميم قناة السويس ولتكوين جبهة دولية ضد قرار عبدالناصر ، وتدويل القناة ، إجتمع المؤتمرون بـ (٢٤) دولة بحرية وترأس المؤتمر سلوين لويد وزير الخارجية البريطاني ، وكانت جلساته سرية ولم تعلن مصر موافقتها عن قرارات ذلك المؤتمر . محمد حسنين هيكل ، حرب الثلاثين سنة، ملفات السويس ، دار الشروق ، ط١ ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٨٩ .

(٤٠) د.ك.و.، ملف ٣١١/٤٨٠١ ، السفارة العراقية الملكية في القاهرة ، الى وزارة الخارجية ، كتاب رقم د/٢٠٧/١ ، بتاريخ ١٩٥٦/٨/٣٠ ،م/ إيطاليا ومؤتمر لندن ، و ١٤ ، ص ١٩ .

(٤١) د.ك.و.، المصدر نفسه ، صورة كتاب السفارة العراقية في كراتشي ، رقم الكتاب س/١٣١٢/٤ ، تاريخ بلا ، و ١٢، ص ١٧ .

(٤٢) د.ك.و.، المصدر نفسه ، السفارة العراقية في القاهرة، كتاب رقم ٨١١/٢/٢ ، بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢٢ ، م/ تطورات قضية تأميم القناة ، و ٧ ، ص ١٠ .

(٤٣) د.ك. و.، المصدر نفسه ، و٧ ، ص ١١ .

(٤٤) جمعية المصرية للدراسات التاريخية، ندوة العدوان الثلاثي على مصر ، ٢٩ أكتوبر – ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ ، خمسون عاما على العدوان الاسرائيلي الفرنسي الانجليزي ، ٤-٦ نوفمبر ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٤- ٧١ .